

دور مصر في تعزيز بنية السلم والأمن الأفريقية*

نورا أبو النصر، ورولان حامد، وأحمد رشوان

باحثون بمركز القاهرة الدولي
لتسوية النزاعات وحفظ وبناء
السلم

الجذرية وديناميكياتها، وتعدد الأطراف المتناحرة فيها محلياً، والمنخرطة فيها إقليمياً ودولياً، فضلاً عن بزوغ الفاعلين من دون الدول Non-state Actors. وقد كانت محصلة ذلك أن أصبحت النزاعات أكثر عنفاً، وأعلى تكلفة وأطول أمداً، مع تخطي انعكاساتها السلبية للدولة محل النزاع إلى الدول والأقاليم المجاورة Spillover.

ومن ناحية أخرى، توفر النزاعات الأفريقية - لاسيما في الدول والمناطق التي يترتب على النزاع انهيار أو غياب سلطة الدولة فيها - بيئة خصبة لتوطن الإرهاب ثم انتشاره للدول المجاورة، بحيث أصبحت هناك علاقة عضوية بين النزاعات من ناحية، وانتشار التنظيمات الإرهابية من ناحية أخرى، وهو ما يؤكده مؤشر الإرهاب العالمي Global Terrorism Index (GTI) لعام ٢٠١٨، والذي يوضح أن جانباً كبيراً من نمو التهديد الإرهابي حول العالم - لاسيما في أفريقيا - هو إما نتيجة مباشرة للنزاعات أو كعرض لها. ووفقاً للمؤشر أيضاً، تضمنت قائمة الدول العشرين الأكثر تأثراً بالإرهاب في العالم عشر دول أفريقية (أي نصف القائمة)، نصفها في حالة نزاع مسلح هي الصومال، وليبيا، وجنوب السودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأفريقيا الوسطى، والباقي هي من الدول المجاورة لمناطق النزاع. بالإضافة إلى ذلك، احتفظت التنظيمات الإرهابية الأفريقية، مثل بوكو حرام وحركة الشباب، بمكانتها ضمن أكثر الجماعات الإرهابية في العالم فتكا، مع تجاوز عملياتها حدود نيجيريا في حالة الأولى

في كلمته أثناء الجلسة الختامية للمؤتمر الإقليمي رفيع المستوى حول «تطوير أداء عمليات حفظ السلم»، الذي نظمتها الحكومة المصرية، بالتعاون مع مركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلم في شهر نوفمبر عام ٢٠١٨، أعلن السيد/ سامح شكري وزير الخارجية أن «قضايا السلم والأمن هي أولوية مصر خلال رئاستها للاتحاد الأفريقي»؛ لهذا، تسلط هذه المقالة الضوء على بيئة التهديدات والتحديات والمخاطر التي تواجه السلم والأمن في أفريقيا، وتداعياتها بالنسبة للأمن القومي المصري، ودور مصر في التعامل مع تلك التهديدات، مع التركيز بشكل خاص على الدور المصري في تفعيل وتعزيز دعائم بنية السلم والأمن بالاتحاد الأفريقي، انتهاء باستشراف ملامح تنامي هذا الدور وتوسعه خلال فترة الرئاسة المصرية للاتحاد الأفريقي، والتي تبدأ في شهر فبراير من العام الجاري ٢٠١٩.

أولاً- بيئة التهديدات للسلم والأمن في أفريقيا:

لعل أهم ما تتسم به بيئة السلم والأمن الأفريقية هو تنوع وتشابك التهديدات والتحديات والمخاطر التي تعج بها. فمن ناحية، عانت القارة ولعقود طويلة من النزاعات المسلحة، والتي كانت في مراحلها الأولى مقتصرة على دولها Interstate، ثم أصبحت مؤخراً داخل الدولة الواحدة Intrastate، وذلك بنشوب الحروب الأهلية. وقد تزامن هذا التحول النوعي في طبيعة النزاعات مع تعقد أسبابها

* يعبر هذا المقال عن الآراء الشخصية للباحثين، ولا يعبر بالضرورة عن رأي مركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلم أو أي جهة ينتمي إليها.

وفي منطقة القرن الأفريقي، يمثل استمرار النزاع في الصومال، والذي تبعه في مرحلة لاحقة انفجار الوضع في اليمن، وتوطن التهديد الإرهابي في منطقة القرن الأفريقي، والتي تزامن معها في مرحلة سابقة عمليات القرصنة البحرية بالقرب من سواحل البحر الأحمر وخليج عدن، تهديدًا مباشرًا لأمن وسلامة السفن في قناة السويس، أحد أهم ممرات الملاحة الدولية، وأحد أهم مصادر الدخل القومي المصري، فضلًا عن انعكاساتها السلبية على خطط الحكومة المصرية حاليًا وفي المستقبل لتحويل منطقة القناة إلى مركز لوجستي عالمي يكون قاطرة للاقتصاد المصري، ومنطقة القناة وسيناء على وجه التحديد.

أما في منطقة الساحل والصحراء، وامتدادها المباشر في ليبيا وصولًا إلى الحدود المصرية الغربية، فيمثل هذا الفضاء الجغرافي الواسع مرتعًا لكافة أنواع التهديدات العابرة للحدود، والتي يأتي على رأسها الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، كما يعد في الوقت نفسه ذريعة للتدخل الأجنبي بكافة صورته، بدءًا بإقامة مناطق نفوذ للقوى الكبرى، وانتهاءً بالتدخل العسكري المباشر، مثلما حدث في ليبيا ومالي.

ثالثًا- دور مصر في دعم بنية السلم والأمن الأفريقية:

بالإضافة إلى الانخراط المصري النشط في العديد من قضايا السلم والأمن في القارة، سواء من خلال جهود الوساطة وتسوية النزاعات، مثلما هو الحال في جنوب السودان وبوروندي وغيرها، أو المشاركة في عمليات حفظ السلام الأئمة في القارة منذ المشاركة الأولى في مهمة الأمم المتحدة في الكونغو عام ١٩٦٠، وصولًا إلى المساهمات الحالية في كل من دارفور وجنوب السودان ومالي وأفريقيا الوسطى والكونغو، أو جهود بناء السلام من خلال الأدوار المتنامية لكل من الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية، ومركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام، أو في جهود إعادة بناء الدولة ومؤسساتها، مثلما هو الوضع في ليبيا، لعبت مصر دورًا تاريخيًا في إنشاء وتفعيل وتعزيز قدرات مؤسسات العمل الأفريقي المشترك، بدءًا بتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٣، واستضافتها لأول قمة لها في شهر يوليو عام ١٩٦٤، مرورًا بتصديقها على القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي ضمن أوائل الدول الأفريقية، وانتهاءً بمساهمتها في ميزانية الاتحاد الأفريقي كأحد كبريات الدول المساهمة ماليًا في تمويل كافة أنشطة المفوضية، وعلى رأسها بنية السلم والأمن الأفريقية بمكوناتها المختلفة، والتي تشمل مجلس السلم والأمن الأفريقي، والقوة الأفريقية الجاهزة والآلية القارية

لتصل إلى بحيرة تشاد ومنطقة الساحل والصحراء، وحدود الصومال في حالة الثانية، لتصل إلى كينيا والقرن الأفريقي، فضلًا عن عودة تنظيم القاعدة بقوة إلى منطقة الساحل والصحراء، انطلاقًا من مالي، والتي تعاني هي الأخرى من نزاع مسلح.

ومن ناحية ثالثة، أدت زيادة وتيرة النزاعات إلى خلق بيئة مواتية لنمو شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، حيث تعاني مناطق النزاع من ضعف مؤسسات إنفاذ القانون وتدهور مستوى المعيشة، ما ترتب عليه ارتفاع أعداد النازحين والمهاجرين قسرًا، لاسيما في أفريقيا والشرق الأوسط. ففي عام ٢٠١٦ على سبيل المثال، بلغ عدد النازحين ٦٥,٦ مليون نازحًا حول العالم، تمركز حوالي ربعهم في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. علاوةً على ذلك، لا تزال البلدان في المناطق النامية، لاسيما في أفريقيا، تستضيف غالبية اللاجئين في العالم. وتم منح حوالي ٨٥٪ من جميع اللاجئين في نهاية عام ٢٠١٧ الحماية في بلدان المناطق النامية التي ضمت ٩ من أكبر ١٠ دول مضيئة للاجئين. وتشمل الدول التي بها أكبر عدد من المهاجرين القسريين في أفريقيا كل من؛ جنوب السودان، والصومال، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وبوروندي، ونيجيريا، ومالي. ويزيد من تعقيد الأمور الصلات الناشئة والمتزايدة بين الجماعات الإرهابية من ناحية والإجرامية من ناحية أخرى، والتي أصبحت تتعدى مجرد استخدام نفس الشبكات والتكتيكات، إلى التعاون في تهريب وتجارة البشر والأسلحة والمخدرات، واستخدام عوائد تلك الأنشطة الإجرامية في تمويل الإرهاب وتغذية النزاعات.

ثانيًا- انعكاسات بيئة التهديدات الأفريقية على الأمن القومي المصري:

تفرض بيئة التهديدات للسلم والأمن في أفريقيا السابق الإشارة إليها تحديات جسام بالنسبة للأمن القومي المصري، سواء في جواره المباشر، مثل ليبيا، أو في المناطق الجغرافية التي ترتبط بها مصالح استراتيجية للأمن القومي المصري، وعلى رأسها حوض النيل، والقرن الأفريقي، والساحل والصحراء. ففي منطقة حوض النيل، مثل انفصال جنوب السودان عن السودان عام ٢٠١١ تحديًا جوهريًا بالنسبة لمصالح مصر السياسية والاقتصادية والمائية، اشتدت حدته بعد اندلاع النزاع في الدولة الجديدة عام ٢٠١٣، وفشل جهود التسوية السلمية للنزاع وعودته للانفجار من وقت لآخر. وبالمثل، يمثل استمرار عدم استقرار الأوضاع في الكونغو وبوروندي تحديًا كبيرًا للأمن القومي المصري وللمصالح الوطنية المائية.

كبريات الدول المساهمة عالمياً بقوات عسكرية وشرطية في مهام حفظ السلام الأعمية (تحتل حالياً المرتبة السابعة)، لعبت مصر دوراً هاماً في إنشاء وتفعيل القوة الأفريقية الجاهزة (ASF) منذ تأسيسها عام ٢٠٠٨ كأحد أهم دعائم بنية السلم والأمن الأفريقية. وقد أخذ هذا الدور عدة أشكال، كان أبرزها الجهود المصرية الحثيثة لتفعيل قدرة إقليم الشمال، لتنضم إلى باقي ألوية القوة الجاهزة، والتي بلغت بالفعل مرحلة التشغيل الكامل. وقد بدأت هذه الجهود تؤدي ثمارها مؤخراً، وبالتحديد منذ تولي مصر رئاسة القدرة عام ٢٠١٥، رغم التحديات الهامة التي فرضتها الأوضاع في الإقليم منذ عام ٢٠١١. من ناحية أخرى، تستضيف مصر مقر قيادة لواء القدرة وإحدى قاعدتيه الإداريتين، كما يتولى مركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام مسئولية تنفيذ الدورات التدريبية للقدرة، باعتباره المركز الوحيد في الإقليم المعترف به كمركز تميز من قبل الاتحاد الأفريقي. على صعيد آخر، تشارك مصر في القدرة الأفريقية للتدخل السريع في الأزمات African Capacity for Immediate Response to Crises (ACIRC). ومع ذلك - وإيماناً منها بأهمية تفادي ازدواجية الجهود والمؤسسات في بنية السلم والأمن الأفريقية - تدعم مصر قدرة التدخل السريع في القوة الأفريقية الجاهزة باعتبارها مكون الانتشار السريع للقوة. كما تشارك مصر في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وذلك من خلال المساهمة بضباط قيادة. كما أسهمت مصر من خلال مركز القاهرة الدولي في جهود تطوير المكون المدني لعمليات حفظ السلام الأفريقية، واستضافت في شهر مارس عام ٢٠١٨ الاجتماع التسيقي السادس لمستولي سجل المكون المدني لتقييم الجهود المبذولة، وتحديد الخطوات المستقبلية، وهي المرة الأولى التي تعقد فيها تلك الاجتماعات في إقليم شمال أفريقيا.

أما بالنسبة لجهود منع ومكافحة التطرف والإرهاب، فتأتي مصر في طليعة الدول المهتمة بهذا الموضوع في الاتحاد الأفريقي؛ حيث ترأس رئيس الجمهورية قمة مجلس السلم والأمن في شهر يناير عام ٢٠١٨ والتي انعقدت تحت عنوان «المقاربة الشاملة لمكافحة التهديد العابر للحدود للإرهاب في أفريقيا»، والذي اقترحت مصر خلاله بدء حوار قاري يهدف إلى مكافحة الإرهاب. كما تؤكد مصر على ضرورة اتباع استراتيجية شاملة للتعامل مع الإرهاب لا تقتصر على الجوانب العسكرية والأمنية، بل تعمل على زيادة التوعية وتحديد الخطاب الديني، والاهتمام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتمكين الشباب درءً لاستقطابهم تجاه الفكر المتطرف المؤدي للإرهاب.

للإنذار المبكر، ولجنة الحكماء، وصندوق السلام، فضلاً عن إدارات المفوضية العاملة في القضايا السياسية وموضوعات السلم والأمن.

فعلى مستوى صنع القرار، لعبت مصر دوراً هاماً في صياغة البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الأفريقي عام ٢٠٠٤، ثم في تعزيز اضطلاعها بمسئولياتها في منع وإدارة وتسوية النزاعات في القارة، وذلك من خلال عضويتها في المجلس أكثر من مرة، كان آخرها الفترة من ٢٠١٦-٢٠١٩. أما مؤسسياً، فقد كان لمصر الريادة في اقتراح إضافات هامة لبنية السلم والأمن الأفريقية، كان آخرها اقتراح إنشاء مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية بعد النزاعات، ليكون أداة الاتحاد التنفيذية في مجالات التطوير والتحديث المفاهيمي لسياسات الاتحاد، وفي تنفيذ المشروعات وبناء القدرات الرامية إلى تعزيز جهود بناء واستدام السلام والحيلولة دون انزلاق الدول الخارجة من النزاعات إلى دائرة العنف مرة أخرى. وقد جاء تويج هذه الجهود مؤخراً عندما أقرت القمة الأفريقية التي عقدت في نواكشوط بموريتانيا العام الماضي العرض المصري باستضافة القاهرة للمركز، ويتوقع تشغيله خلال عام الرئاسة المصرية للاتحاد.

بالمثل، كان الإسهام المصري الجوهرى في البناء المؤسسي للأطر الأفريقية في مجال الوساطة. فمن ناحية، دشنت وزارة الخارجية المصرية ومركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام في عام ٢٠١٠ المنتدى رفيع المستوى لمبعوثي ووسطاء السلام في أفريقيا، واستضافت مصر أربعة من دوراته، كان آخرها في شرم الشيخ عام ٢٠١٦، وهو المنتدى الذي تحول مع مرور الوقت إلى أحد أهم أدوات مفوضية الاتحاد الأفريقي في مجال الوساطة، وأحد أهم المحافل الدولية السنوية للقاء مبعوثي ووسطاء السلام من القارة وخارجها لدفع جهود الوساطة وتسوية النزاعات الأفريقية. بالإضافة إلى ذلك، وإدراكاً من مصر لتعدد طبيعة النزاعات والحاجة إلى كوادرات متخصصة في العديد من المجالات (التفاوض، اتفاقيات وقف إطلاق النار، المصالحة الوطنية، نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، تسوية النزاعات الحدودية وعلى الموارد الطبيعية، إلخ)، تقدمت مصر عام ٢٠١٥، بمقترح لإنشاء وحدة لدعم الوساطة Mediation Support Unit في مفوضية الاتحاد الأفريقي، وهو المقترح الذي من المتوقع أن يشهد زخماً جديداً مع تولي مصر رئاسة الاتحاد الأفريقي. أما فيما يخص لجنة الحكماء، فإن مصر تمثل منطقة شمال أفريقيا في اللجنة.

أما في مجال حفظ السلام، وبالإضافة إلى كونها أحد

في سلسلة الاجتماعات الإقليمية التي استضافتها مصر لبحث قضية الهجرة غير الشرعية، بالإضافة إلى نقل الخبرة الوطنية للدول الأفريقية.

بالإضافة إلى ذلك، تلعب مصر دورًا هامًا في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال السلم والأمن، لاسيما إبان عضويتها المشتركة في مجلس الأمن الدولي ومجلس السلم والأمن الأفريقي، ومن أبرز الأمثلة على ذلك استضافة بعثة مصر لدى الأمم المتحدة بنيويورك للاجتماعات التشاورية السنوية بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن الأفريقي عام ٢٠١٦، والتي مهدت الطريق أمام صدور قرار رئاسي من مجلس الأمن عن الشراكة بين المنظمتين. بالإضافة إلى ذلك، سعت مصر بكل قوة خلال السنوات الماضية لتوفير منصة للدول الأفريقية والعربية للمساهمة في المناقشات الدائرة بشأن مستقبل الدور الأممي في حفظ وبناء السلام، كان أولها عام ٢٠١٤ باستضافة مؤتمر دولي عن الأبعاد الإقليمية لبناء السلام في أفريقيا، تلاها استضافة المشاورات الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للجنة رفعة المستوى لمراجعة عمليات حفظ السلام الأممية في شهر مارس عام ٢٠١٥، وأخيرًا باستضافة ورشتي عمل عربية وأفريقية؛ تحضيرًا للحدث رفيع المستوى عن دور الأمم المتحدة في موضوعات السلم والأمن في عام ٢٠١٦، وأخيرًا باستضافة المؤتمر الإقليمي عن تعزيز فعالية عمليات حفظ السلام في شهر نوفمبر عام ٢٠١٨، مما أسهم في إيصال الصوت الأفريقي بشأن تلك الموضوعات الحيوية.

رابعًا - استشراف أجندة الرئاسة المصرية للاتحاد الأفريقي في موضوعات السلم والأمن:

تفتح رئاسة الاتحاد الأفريقي الباب واسعًا أمام مصر لتطوير دورها البناء في تعزيز آليات السلم والأمن الأفريقية المشترك. ومن المتوقع أن تركز مصر على عدد من الأولويات الرئيسية، وذلك على النحو التالي:

١- الدفع بجهود منع النزاعات والوقاية منها، والانخراط في جهود الوساطة. بالإضافة إلى تعزيز الآليات الأفريقية لإعادة الإعمار والتنمية من خلال تدشين مركز الاتحاد الأفريقي المشار إليه. وقد بدأت مصر جهودها في هذا الصدد بعقد مركز القاهرة، بالتعاون مع الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية، ورشة عمل في شهر أكتوبر عام ٢٠١٨ تحت عنوان «تفعيل سياسة الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية بعد النزاعات في منطقة الساحل: تحديد الخطوات المستقبلية»، تستهدف إعادة إحياء وتفعيل السياسة الأفريقية لإعادة الإعمار والتنمية، والمساهمة الموضوعية في تحديد مجالات عمل وأنشطة المركز.

ويلعب مركز القاهرة الدولي دورًا هامًا في هذا المجال من خلال ما يقدمه من دورات تدريبية للقيادات المحلية (الدينية، والقبلية والنسائية والشبابية) لتعزيز قدراتها في مجال الوقاية من التطرف والتشدد المؤدي للإرهاب. ومؤخرًا، جاء إنشاء المركز الإقليمي لمكافحة الإرهاب لتجتمع دول الساحل والصحراء كإضافة جادة للجهود الأفريقية في مجال مكافحة الإرهاب، فضلًا عن تقديم مصر لألف منحة تدريب لقوات الأمن والدفاع لدول التجمع. وتمثلت أولى فعاليات هذا المركز في تنظيم تدريب مشترك لدول التجمع في شهر ديسمبر الماضي بهدف بناء القدرات وتبادل الخبرات.

كما تشجع مصر العمل متعدد الأطراف لمكافحة النزوح القسري والاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية، حيث تشارك بشكل فعال في مبادرتين إقليميتين: الاتحاد الأفريقي - القرن الأفريقي و«عملية الخرطوم»، (الاتحاد الأوروبي - القرن الأفريقي). إذ استضافت المؤتمر الإقليمي الثاني لمبادرة الاتحاد الأفريقي والقرن الأفريقي في شهر سبتمبر عام ٢٠١٥؛ حيث تصدرت إبراز وجهة النظر الأفريقية باعتبارها رئيسًا لمبادرات الاتحاد الأفريقي - القرن الأفريقي، والاتحاد الأوروبي - القرن الأفريقي، بالتنسيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، أثناء قمة فاليتا حول الهجرة، والتي انعقدت في شهر نوفمبر عام ٢٠١٥. وفي شهر نوفمبر عام ٢٠١٧، استضافت مصر الاجتماع الثلاثي الأول من نوعه الذي جمع بين ممثلي مبادرة الاتحاد الأفريقي، والقرن الأفريقي و«عملية الخرطوم» و«عملية الرباط»، والذي ركز على مسار الهجرة بين أفريقيا وأوروبا، ومكافحة عمليات تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، لاسيما القصر غير المصحوبين. وتضمنت توصياته تعزيز أوجه التوافق على المستوى العملي، ودفع الجهود المشتركة في مواجهة التحديات المشتركة، والتعجيل بتدفق المعلومات بين المبادرات. وكذا ترأست مصر لجنة تسيير «عملية الخرطوم» عام ٢٠١٤، وهي مبادرة إيطالية بين الاتحاد الأوروبي ودول القرن الأفريقي؛ لبحث الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية. ومؤخرًا في شهر يوليو عام ٢٠١٨، ترأست مصر - مع إيطاليا - اللجنة واستضافت الاجتماع الموضوعي المنبثق عن «عملية الخرطوم» حول مسارات الهجرة، والذي ركز على الجهود المبذولة لبناء قدرات مسؤولي إنفاذ القانون لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وشارك فيه ٥٦ وفدًا من الدول الأعضاء في عملية الخرطوم، وتضمن الإشارة إلى الدور الذي تلعبه السلطات المصرية للتصدي للهجرة غير الشرعية، بما في ذلك الدورات التدريبية للمسؤولين الأفارقة. على صعيد متصل، تشارك اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر NCCPIM & TIP

- ٢- بناء القدرات الأفريقية في مجال السلم والأمن من خلال تعزيز أدوار الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية، ومركز القاهرة على الساحة الأفريقية، وتوسيع المشاركة المصرية في الأنشطة القارية، إلى جانب الإسهام في تطوير الإطار المفاهيمي والعملياتي لبعثات حفظ السلام، استنادًا إلى الخبرات المتراكمة للمؤسسات المصرية.
- ٣- التعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي لمراجعة وتحديث سيناريوهات القوة الأفريقية الجاهزة، وتنظيم علاقتها بالأسيريك (ACIRC)، ومشاركة مركز القاهرة - باعتباره أحد مراكز التميز المعتمدة من قبل الاتحاد الأفريقي - في تدريب قوات لواءات أخرى، بالإضافة إلى قدرة إقليم شمال أفريقيا.
- ٤- تطوير موقف أفريقي موحد فيما يخص إصلاح عمليات حفظ السلام الأممية.